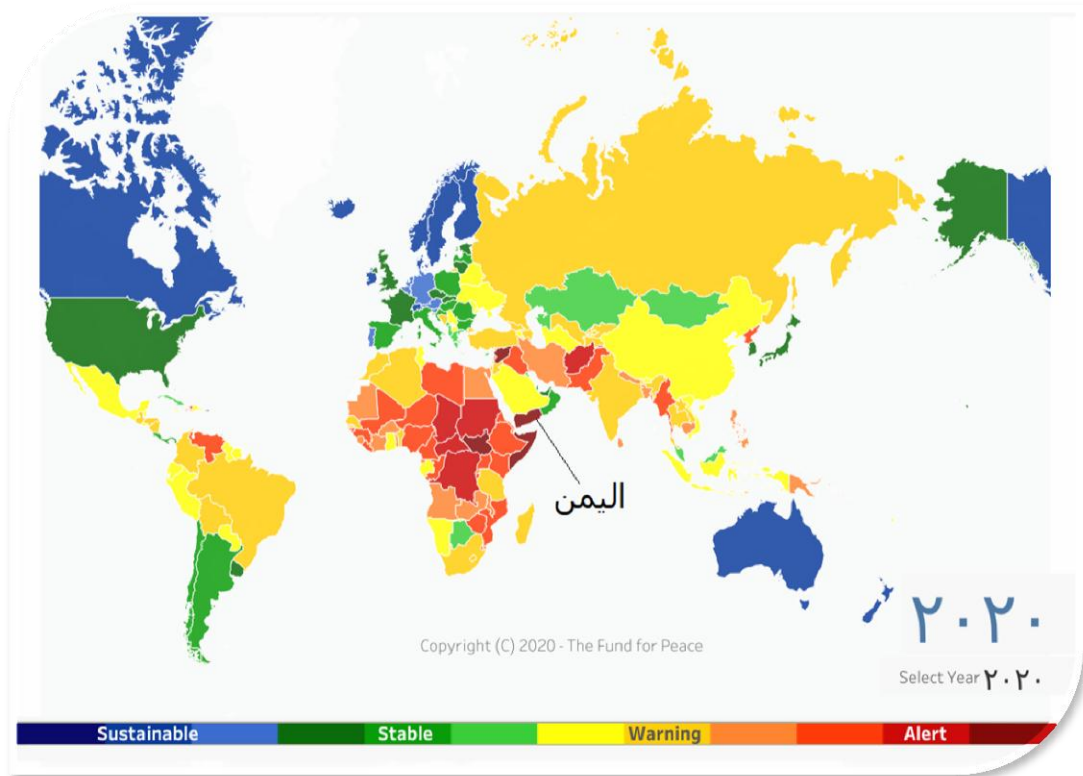


# أثر الحروب والصراعات على

## مشاشة النظام في دولة

### اليمن



إعداد

خالد داود عبده الصباحي

## المقدمة

لم تكن الحروب والنزاعات الأهلية على مر التاريخ إلا وبالاً وكارثة على الانسان، وعواقبها وخيمة وملموسة في حياة أي مجتمع أو دولة عاشت فصولها من قتلى وجرحى ودمار. وفي هذه الدراسة نهدف إلى إبراز الإطار النظري لمفهوم الدولة الهشة (الفاشلة) وخصائصها ومؤشرات الأساسية لهذا المفهوم، وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن صندوق السلام، وتطبيق هذه المعايير على الدولة اليمنية.

ظهرت قبل وبعد الربيع العربي عدة دول تصدرت مؤشر الدول الهشة (الفاشلة): الصومال، والسودان، والعراق، وسوريا واليمن، وليبيا آخذين بالحسبان أن الدول تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة الضعف، مرحلة الفشل والهشاشة، ومرحلة الانهيار والتفكك.

وتسعى هذه الدراسة إلى التركيز على اليمن كدولة برزت فيها العديد من مؤشرات الفشل قبل اندلاع الثورة في 2011 وبعدها، وتدهور وضعها في مؤشر الدول الهشة (الفاشلة) بعد الثورة حيث تظهر كل المؤشرات أنها اقتربت من المرحلة الثالثة مرحلة الانهيار والتفكك لولا البعد الإقليمي والدولي الذي يحول لغاية الآن من انهيار الدولة بشكل كلي.

إن النزاعات التي تمر بها اليمن حالياً لا تهدد الأمن البشري فحسب، بل تقوض انجازات التنمية وتمحو مكاسب عقود في سنوات.

وقد وُصفت الدولة اليمنية في الفترة المعاصرة بالتأزم والتعقيد وذلك في جميع نواحي الحياة في الدولة والمجتمع، وترجع هذه التعقيدات إلى عهد النشأة وما زالت مستمرة حتى اليوم تاركة آثاراً وتداعيات خطيرة على وحدة اليمن سياسياً وجغرافياً واجتماعياً.

## المحتويات

| رقم<br>الصفحة | الموضوع   |
|---------------|---|
| <u>1</u>      | <b>المقدمة</b>  |
| <u>3</u>      | <b>تساؤلات البحث</b>  |
| <u>3</u>      | <b>أهمية البحث</b>  |
| <u>3</u>      | <b>أهداف البحث</b>  |
| <u>4</u>      | <b>الفصل الأول:</b> مفهوم الدولة الهشة وسماتها ومؤشرات قياسها                   |
| <u>10</u>     | <b>الفصل الثاني:</b> الدولة اليمنية وأثر الحروب والصراعات على النظام<br>وهشاشته |
| <u>19</u>     | <b>الخاتمة</b>  |
| <u>20</u>     | <b>المراجع</b>  |

### تساؤلات الدراسة

- ❖ ما هي الدولة الهشة؟
- ❖ ما مؤشرات قياس الدولة الهشة؟
- ❖ ماهي الخلفية التاريخية للصراع في اليمن؟
- ❖ ما أثر الحروب والصراعات الأهلية على تراجع الدولة وهشاشة النظام في الدولة اليمنية؟

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في وجود مادة سياسية تاريخية للحروب والصراعات الاهلية التي عاشتها دولة اليمن على مر العصور وحتى وقتنا الحاضر لأحداث وآثارها الحقيقية على هشاشة النظام وتراجعها.

### هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى كشف وتحديد أثر الصراعات والحروب الاهلية على تراجع الدولة وهشاشة النظام في الدولة اليمنية.

### منهجية الدراسة

المنهج الاستقرائي

المنهج الاستنباطي

# الفصل الاول

## مفهوم الدولة الهشة

## وسماتها ومؤشرات قياسها

### مفهوم الدولة الهشة الهشة (الفاشلة)

ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، مصطلحات أمريكية تصف حالة بعض الدول التي تهدد المصالح الأمريكية والأمن والسلم العالمي، فقد ظهر بداية مفهوم الدول المارقة أو الدول الخارجة عن القانون الدولي، إذ تدخلت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية عسكرياً في عدد من الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بسبب انتشار الصراعات العرقية والقبلية والحروب الأهلية، وقد صنفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في شهر يوليو 1997 الدول التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة إلى: الدول التي تعمل في إطار القانون الدولي، الدول المارقة أو الخارجة عن القانون الدولي، الدول الانتقالية، الدول الهشة (الفاشلة).

### تعريف الدولة الهشة (الفاشلة)

الدولة اصطلاحاً: جمع من الناس مستقرون في أرض معينة، مستقلون وفق نظام خاص، أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له، فالدولة هي بمثابة الجسم السياسي والحقوقى الذي ينظم حياة مجموعة من الأفراد.

والدول الفاشلة أو الهشة هي كما عرفها دوغلاس نورث وآخرون في كتاب (في ظل العنف) (هي الدول التي لا يوجد بها تمييز واضح بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، ربما باستثناء شركات متعددة الجنسيات، ولا يوجد تمييز يوضح بين ما هو مدني وعسكري ولا تحتكر الدولة العنف) فهذه الدولة تفشل في تأدية وظيفتها وفي صنع شخصية جامعة، ولا تمتلك القدرة على فرض قوانينها بشكل سلطوي وأيديولوجي

ومن جانبه يرى بدرسون وإنجيرد أن الهشاشة تعني: عدم الاستقرار المؤسسي الذي يقوض قدرة الدولة على التنبؤ والشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار العام، وتوفير

الخدمات العامة للسكان. مما يشير إلى أن ضعف مؤسسات الدولة قد يكون سببا كافيا من أسباب هشاشة النظام السياسي، وأوردت ستيفورات وزميلها فرانسيس، أن جميع التعريفات الحالية تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسة للهشاشة وهي الفشل في بسط السيطرة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية، وهو أمر يحدث في أعقاب عجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها، "ومن خلال ذلك نستنتج أن الدولة مهددة بانهيار كيانه وزوالها، في حال فشلها، أو عدم رغبتها في أداء الوظائف السابق ذكرها.

وقد أصبح مصطلح الدولة الهشة (الفاشلة) من المصطلحات المتداولة والمنتشرة على مستوى واسع أكاديمياً وسياسياً بعد أن أصبح التداخل بين الداخل والخارج امراً حتمياً، وأصبح أداء النظم الحاكمة، وما يحدث داخل الدولة وثيق الصلة بالتهديدات التي يواجهها كل من المجتمع الدولي والساحة الإقليمية.

والدولة الهشة (الفاشلة) هي تلك الدولة الضعيفة التي تفقد السيطرة على أراضيها، وتفقد الحماية إلى ثرواتها الطبيعية والبشرية، إن استمرار ومحاولة الفوضى في دول المنظمة من شأنه أن يخلق دولة هشة (فاشلة) بانهيار مؤسساتها، وتتسم الدولة الهشة (الفاشلة) بالتوتر والصراعات العميقة كما تتسم بالخطورة ووجود نزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، فنجد أن اغلب الدول الهشة (الفاشلة) تتحارب قوات الحكومة مع التمردات المسلحة التي تقف المعارضة ورائها غالباً، وتظهر هشاشة (فشل) الدولة في المرحلة التي يصل فيها العنف الى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية وتدهور مستوى المعيشة، وضعف الدولة المركزية وكل المواقف التابعة لها، ومن أجل فهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي الدولة المتماسكة والقابلة للحياة، التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية.

الصراعات العسكرية الداخلية، وتدهور مستوى المعيشة تضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها وتعد الصراعات الاثنية العرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الاهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الهشة (الفاشلة)، فلا توجد دولة هشة (فاشلة) إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية.

## خصائص الدول الهشة (الفاشلة):

- ارتفاع في معدلات العنف الاجرامي والسياسي
- فقدان السيطرة على الحدود
- ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافي
- الحرب الاهلية
- ضعف المؤسسات
- ضعف البنى التحتية او عدم ملائمتها
- مستويات عالية من الفساد الاداري والسياسي
- نظام صحي منهار
- ارتفاع نسبة وفيات الاطفال
- انخفاض متوسط عمر الفرد

في بداية عام 2001 بدأ الاهتمام العالمي بخطر الدول الهشة (الفاشلة) بعد أن نجحت هذه الدول في تصدير مخاطرها: الإرهاب، تجارة المخدرات، الأسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الغربية وغيرها.

لهذا أولت المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأمريكية أهميةً لوضع مؤشرات على أساسها يتم تحديد ماهية تلك الدول الهشة (الفاشلة)، ويأتي في مقدمة تلك المقاييس المؤشر السنوي الذي تُصدره مجلة "السياسة الخارجية" ومؤسسة صندوق السلام.



الدولة الهشة (الفاشلة) هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها، وعلى الرقابة اللازمة لتفادي ما يجري فيها. وتعاني من أزمات داخلية سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وينخرها الفساد السياسي والمالي والإداري، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة تحقيق الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين ولا تمتلك حق احتكار القوة المشروع، وتفقد جزءاً من أراضيها لصالح تنظيمات مسلحة أو حركات تمرد، وتعاني من تدخلات إقليمية ودولية مباشرة وغير مباشرة، وتفقد إلى الشرعية داخلياً وخارجياً، وقابلة أكثر للصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، ويشكل الفقر والبطالة والفساد من أهم سمات الدول الهشة.

### تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عدد من الأعراض:

1. أن تفقد السلطة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها.
  2. فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها.
  3. عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة.
  4. عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية.
- ومؤشر الدول الهشة (سابقاً مؤشر الدول الفاشلة) هو التقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي في الولايات المتحدة منذ سنة 2005 وتضم القائمة الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط.
- ويتم استبعاد عدد من الدول حتى يتم التصديق على مركزها السياسي في الأمم المتحدة، مثل: تايوان، الأراضي الفلسطينية (مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية)، قبرص الشمالية، جمهورية كوسوفو، الصحراء الغربية، فهذه "الكيانات" غير مدرجة بالقائمة.

صنف مؤشر الدول الهشة (الفاشلة) لعام 2014 م 187 دولة في العالم باستخدام 12 معياراً رئيسياً (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً) لقياس مدى فشلها وهي كالتالي:

المؤشرات الاجتماعية

1. الضغوط الديموغرافية. ويعبر عنه بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية.
2. الحركة الهائلة للاجئين والمشردين. (تزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري)
3. الانتقام. (وجود إرث عدائي لدى أفراد الشعب)
4. هجرة الأدمغة. (انتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات)

المؤشرات الاقتصادية

5. التنمية الاقتصادية غير المتوازنة. (ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية)
6. التدهور الاقتصادي. (تراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي والميزان التجاري وسعر صرف العملة الوطنية)

المؤشرات السياسية

7. تجريم أو نزع الشرعية للدولة. (بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية)
8. التدهور التدريجي للخدمات العامة.
9. الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان. (عدم التطبيق العادل لحكم القانون)
10. الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة. (فقدان الأمن)
11. صعود النخب المنقسمة. (احتمال قيام حرب أهلية)
12. تدخل الدول الأجنبية بالدولة.

وجاء تقرير عام 2014 الذي غير المسمى إلى (الدول الهشة) ليضع عددا كبيرا من الدول العربية والإسلامية ضمن قائمة الدول الأكثر فشلا وهشاشة. وفي تقرير عام 2019 تظهر النتائج تردي الأوضاع في غالبية الدول العربية، خصوصا تلك التي تعاني من حروب داخلية وخارجية خلال السنوات الأخيرة، ما جعلها مركزا لعدم الاستقرار ضمن فئات الدول ذات الإنذار العالي جدا. وحلت اليمن بالمرتبة الأولى عالميا، يليها الصومال وعلى مستوى الدول العربية فقد حلت سوريا في المرتبة الثالثة ثم السودان ثم العراق ثم ليبيا. أما مصر (الدولة العربية الكبرى) فقد حلت في المرتبة الـ 34 عالمياً وتعد الإمارات وقطر أقل الدول العربية هشاشة، حسب المؤشر.

| مؤشر الدول الهشة 2019 |        |               |                |              |
|-----------------------|--------|---------------|----------------|--------------|
| الدولة                | المؤشر | الترتيب عربيا | الترتيب عالميا | درجة التحذير |
| اليمن                 | 113,5  | 1             | 1              | قصوى         |
| الصومال               | 112,3  | 2             | 2              | قصوى         |
| سوريا                 | 111,5  | 3             | 4              | قصوى         |
| السودان               | 108    | 4             | 8              | قصوى         |
| العراق                | 99,1   | 5             | 13             | قصوى         |
| ليبيا                 | 92,2   | 6             | 28             | قصوى         |
| موريتانيا             | 90,1   | 7             | 31             | قصوى         |
| مصر                   | 88,4   | 8             | 34             | قصوى         |
| جيبوتي                | 85,1   | 9             | 43             | قصوى         |
| لبنان                 | 85     | 10            | 44             | قصوى         |
| الأردن                | 75,9   | 11            | 69             | متوسطة       |
| المغرب                | 73     | 12            | 78             | متوسطة       |
| السعودية              | 70,4   | 13            | 93             | متوسطة       |
| تونس                  | 70,1   | 14            | 95             | متوسطة       |
| البحرين               | 63,8   | 15            | 113            | متوسطة       |
| الكويت                | 53,2   | 16            | 130            | متدنية       |
| عمان                  | 50     | 17            | 133            | متدنية       |
| قطر                   | 45,4   | 18            | 141            | متدنية       |
| الإمارات              | 40,1   | 19            | 149            | متدنية       |

# الفصل الثاني

## الدولة اليمنية وأثر

## الحروب والصراعات على

## النظام وهشاشته

### تاريخ الصراع في الدولة اليمنية

إن المتتبع للتاريخ اليمني الحديث يلاحظ أنه منذ قيام الثورة اليمنية في الشمال ضد حكم الامامة في سبتمبر 1962م وكذلك بعد انتهاء الاحتلال الإنجليزي في الجنوب عام 1963م وتكوين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كانت الاغتيالات للحكام في الشمال والجنوب والصراع السياسي المسلح في كل المناطق لسنوات طويلة في اليمن بأكملها. ومن أشهر دورات الصراع الأهلية التي اندلعت مع تولي الرئيس السابق/ علي عبد الله صالح للسلطة في 1978، (بحرب المناطق الوسطى) وامتدت حتى 1982 واستتبت الأوضاع حتى تحققت اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي في 22 مايو 1990م وقد شهد اليمن فترة هدوء نسبي بعد هذه الاتفاقية، حتى اندلعت حرب أهلية في 1994 بين ما كان يعرف بشطري اليمن الشمالي والجنوبي وسميت بحرب الانفصال. بعدها استتب نظام الحكم لعلي عبد الله صالح وازدهر قليلا عهده ما بين 1994 و 2004 إلى أن اندلع الصراع المسلح الذي عرف بحروب صعدة الست، بين متمردى جماعة الحوثى من جهة وقوات علي عبد الله صالح من جهة أخرى، وقامت ست حروب، بدأت في يونيو 2004 وانتهت في فبراير 2010، وكان ذلك النزاع يحدد في فترات متقطعة، خلال ست سنوات، استطاع الحوثيون فيها السيطرة على كثير من مناطق محافظة صعدة ومناطق أخرى في محافظات عمران والجوف وصنعاء وحجة. في العام 2011 قامت ما يسمى بثورات (الربيع العربي) وكان الشباب اليمني هم المكون الأبرز في هذا الحراك الشعبي، ضد نظام حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ولإنهاء تداعيات وآثار ذلك الحراك الشعبي تدخلت دول خليجية بقيادة السعودية في مساع للوساطة بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح وخصومه في أحزاب المعارضة اليمنية (اللقاء المشترك) أفضت إلى توقيع ما عرف بالمبادرة الخليجية بين الطرفين.

كان أبرز بنود تلك المبادرة هو أن يتولى عبدربه منصور هادي رئاسة الجمهورية اليمنية، وكان وقتها نائبا لصالح، وتنفيذا لتلك المبادرة أُجريت انتخابات رئاسية في فبراير 2012 كان هادي هو مرشحها الوحيد، ولا يزال حتى اللحظة هو الرئيس الذي يحظى باعتراف إقليمي ودولي.

وفي الفترة ما بين 2012 وحتى 2014 شهد اليمن حواراً واسعاً ضم ممثلين عن كثير من الأحزاب والجهات والجماعات والشباب والنساء والأقليات، أفضى إلى وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، التي كانت أساساً لكتابة مسودة دستور اليمن الاتحادي، وتمت صياغته من قبل اللجنة المشكلة لذلك في يناير 2015.

بعد تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة بدأت تحالفات فيما بينه وقواته وحزبه المؤتمر الشعبي العام وبين جماعة الحوثى المسلحة (أنصار الله) التي يتزعمها عبدالملك الحوثي، وتمكن ذلك الحلف من السيطرة على محافظة عمران والتوجه صوب صنعاء التي أسقطها في 21 سبتمبر 2014، وقد وضعت قوات الحوثيين وصالح، الرئيس هادي ورئيس حكومته تحت الإقامة الجبرية، ما دفع الرئيس هادي الى تقديم استقالته، حتى تمكن في فبراير 2015 من الفرار إلى عدن وسحب استقالته التي كان قد أعلنها في وقت سابق.

ثم قام هذا الحلف بمهاجمة قصر معاشيق الرئاسي مقر إقامة الرئيس هادي في عدن وذلك عبر شن عدة غارات جوية، فتمكن من السيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة عدن، ما استدعى الرئيس اليمني الى توجيه رسالة إلى مجلس الأمن الدولي بالسماح بعمل عسكري ضد جماعة الحوثى وقوات صالح، كان قد طلبه من المملكة العربية السعودية التي أنشأت تحالفا عسكريا من 10 دول، وتوسع ذلك الحلف عسكريا إلى محافظات يمنية أخرى مثل تعز ومارب وعدن والحديدة والبيضاء والجوف ولحج والضالع، وقوبل ذلك التوسع العسكري برفض شعبي ومقاومة مسلحة في تلك المحافظات.

بدأ التحالف تدخله في اليمن منذ 26 مارس 2015 في إطار عملية عسكرية أُطلق عليها (عاصفة الحزم) ضد قوات صالح والحوثيين لاستعادة الشرعية اليمنية، إذ شن ذلك الحلف آلاف الغارات الجوية ضد أهداف عسكرية للحوثيين وصالح، أخطأ في المئات من تلك الغارات التي قتلت وأصابت آلاف من المدنيين ودمرت بنى تحتية مدنية.

تعددت عوامل الصراع وتباينت أطرافها ما بين حلفاء وأضداد، فمن كانوا حلفاء أصبحوا خصوما، وتعددت النزاعات المسلحة بين عدد من الأطراف، فشهدت محافظات يمنية، بينها العاصمة صنعاء صراعا مسلحا محدودا وخاطفا ما بين صالح وقوات عسكرية موالية له من جهة وبين قوات الحوثيين من جهة أخرى في ديسمبر 2017 انتهت بمقتل صالح، بعد تحالف بينهما امتد إلى ربع سنوات، كما شهدت مدينة عدن صراعا محدودا ومتقطعا بين القوات الحكومية الموالية لهادي من جهة والقوات التي تعمل بالوكالة عن الإمارات من جهة أخرى في يناير 2018، ثم شهدت المدينة صراعا عنيفا في أغسطس 2019 بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا من جهة وبين القوات الحكومية التابعة لهادي من جهة أخرى، انتهت بسيطرة قوات المجلس الانتقالي على عدن وكامل مؤسساتها الرسمية. كما شهدت محافظة شبوة صراعا بين تلك القوات في أغسطس 2019 انتهت بسيطرة القوات الحكومية عليها.

وحركت دولة الإمارات العربية طيرانها الحربي مساندة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، فقامت بقصف القوات الحكومية على مداخل مدينة عدن أثناء محاولتها استعادة المدينة. كانت هذه الأطراف مجتمعة في خندق واحد بمواجهة الحوثيين وقوات صالح في 2015 و2016. واندلع صراع في فترات متقطعة من عامي 2018 و 2019 بين القوات الحكومية في تعز من جهة وبين جماعات متطرفة، وكتائب أبو العباس المدعومة إماراتياً من جهة أخرى، انتهت بسيطرة القوات الحكومية على معاقل تلك الجماعات في عدد من أحياء مدينة تعز.

وما زالت عدد من المحافظات اليمنية كمحافظة تعز والبيضاء وحجة والجوف ومارب وصنعاء وصعدة أثناء إعداد هذه الدراسة- تشهد نزاعاً مسلحاً بين قوات الحوثيين من جهة والقوات الحكومية من جهة أخرى. كما تشهد محافظة الحديدة والساحل الغربي لتعز صراعاً مسلحاً بين قوات الحوثيين من جهة وقوات مدعومة من الإمارات، تحت غطاء الشرعية اليمنية من جهة أخرى، كما تشهد محافظات أخرى كمحافظة عدن وأبين ولحج والضالع وشبوة والمهرة وجزيرة سقطرى توترات ملحوظة بين القوات الحكومية من جهة وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً من جهة أخرى.

أخذت دورات العنف والصراع المسلح في اليمن الكثير من عوامل الاستقرار لدى اليمنيين، وانحدرت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية إلى مستويات مخيفة، خصوصاً في السنوات الأربع الماضية، ووصلت الأوضاع الإنسانية إلى تحذير الأمم المتحدة في أكتوبر 2018 من أن نصف سكان اليمن تتهددهم مجاعة وشيكة، وأكد برنامج الغذاء العالمي في يونيو 2019 إلى أن 20 مليون يمني يعانون من نقص الغذاء.

وما زالت الصراعات مستمرة حتى هذه اللحظة، ونحن اليوم في أوج هذه الأزمات والصراعات وشهد اليمن ما يمكن تسميته بأعنف صراع مسلح في تاريخه الحديث، بدأ منذ سيطرة الحوثيين وقوات صالح على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 وحتى اللحظة.

ونلاحظ أن أسباب وجود هذا الصراع كثيرة منها أن طبيعة الدولة اليمنية منذ نشأتها والنظام السائد في المجتمع اليمني يعد قليلاً حتى الآن، بالإضافة إلى السلاح المنتشر في عموم اليمن الذي أوجد نوعاً من الاكتفاء الأمني لهذه القبائل بعيداً عن مؤسسات الدولة، كما أن التدخلات الخارجية باليمن وأهدافها وتقاطعها وتعارضها مع بقاء اليمن دولة مستقرة إضافة إلى أن بعض الأحزاب والقبائل تتوجه بولائها للخارج، مما أثر في شكل المشهد السياسي باليمن وأدى إلى وجود صراع مستمر.



### التدخل الخارجي واذكاء الصراع

ظل اليمن لا يتمتع بحكم بيروقراطي قوي بل تقليدي، كأنها ملكية أو قبلية بمسمى جمهورية، وظلت اليمن تعبر عن الدولة التي تفتقر إلى مؤسسات قوية وفاعلة، ولم تتمتع اليمن بمؤسسات قوية بالإضافة إلى أنه قد جرى توزيع السلطة في الجهاز الإداري بنظام المحاصصة المعتمد على التوزيع الجهوي والإثني وذلك على حساب الكفاءة والقدرة.

وما يحكيه تاريخ اليمن هو أن أزمة اليمن ليست إلا استمراراً لأزمة الدولة العربية في الشرق الأوسط ما بعد الاحتلال، ما زالت الدولة تعاني من مشاكل بنيوية ستستمر طالما لم تحل القضايا الأساسية، وقضايا التنمية لن تتقدم إلا بعد حل مشكلة هشاشة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على العنف واحتكاره.

وقد ركزت أدبيات الدول الآيلة إلى الفشل على مسألة عجز البلدان عن تلبية احتياجاتها المحلية، وكما أنّ أدبيات الدول الآيلة للفشل تغفل الجوانب السياسية عبر اختزال الدولة بجهاز وظيفي يوفر سلماً للمواطنين حين تتناول الوضع السائد في الساحة المحلية، فإنّ هذه الأدبيات تلتزم أيضاً جانب الصمت إزاء العوامل السياسية الدولية وعبر الوطنية التي تصوغ مؤسسات الدولة المحلية.

وفي حالة اليمن، لعبت المصالح الأجنبية دوراً حاسماً في رسم مسار السياسات المحلية، بما شمل التطور التاريخي للمؤسسات السياسية الرئيسية في فترة ما بعد الاستقلال وبالتالي، تُعدّ الدولة اليمنية مزيجاً مركباً من الضغوط الأجنبية والمصالح المحلية.

وليست كافة أشكال الدولة وسياساتها ومؤسساتها نتاج نزاعات "محلية" فحسب، بل ونتاج صراعات ونزاعات سياسية إقليمية وعالمية أيضاً، ويتجلى ذلك عندما طرح البريطانيون مفهوم الدولة الحديثة في شبه الجزيرة العربية بغية ضمان المصالح البريطانية، وأنجز تحول أبناء القبائل إلى مواطنين، والشيوخ إلى رؤساء دول، لضمان أمن طرق التجارة البريطانية.

وبعد ثورة سبتمبر 1962، شهدت اليمن حرباً بالوكالة بين المملكة العربية السعودية ومصر، كانت حاسمة في تحديد مسار السياسات الجمهورية.

وفي الحقبة الحديثة بأكملها، حرصت المملكة العربية السعودية على استمرار نفوذها في اليمن عبر اعطاء الأموال لكافة الأطراف المحلية المؤثرة بغية الحفاظ على نفوذها السياسي في اليمن، وعندما ثار اليمنيون على حكم الرئيس علي عبد الله صالح بعد ذلك في 2011، وبدأ اليمن ينزلق نحو الحرب الأهلية، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لرعاية التسوية السياسية الذي تمخضت عنها الحكومة الانتقالية الحالية.

ومن السمات الأساسية للدولة اليمنية طبيعتها المتشردمة، التي مهدت السبيل أمام النفوذ السعودي في اليمن، فالدولة هنا ليست جهازاً وظيفياً يخدم مجتمعاً سياسياً محلياً؛ وإنما تعكس الصراع على السلطة بين أطراف مؤثرة محلية "وأجنبية"، تنشأ امتلاك النفوذ في البلد.

### التداعيات السياسية للحرب في اليمن

إنَّ ما وصل إليه اليمن في وضعه الراهن يدفعه ليكون أقرب من أي وقت مضى إلى مسار التجزئة والتقسيم، مع تراجع سلطة الشرعية صاحبة مشروع الأقاليم الستة، وتنامي سلطة الحوثيين في الشمال الراغبين في الاحتفاظ به خاصة مع عدم وجود حاضنة اجتماعية لهم في الجنوب، فضلا عن المجلس الانتقالي الذي يسعى علناً للانفصال عن الشمال. كما تُظهر السلطات المحلية في حضرموت والمهرة ميولا استقلالية عن الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي.

وفي المحصلة، نجد التحالف العربي لم يحقق خلال سنوات الحرب الخمسة السابقة أيًا من أهدافه المعلنة وغير المعلنة، باستثناء تحقيق مصالحه الخاصة في اليمن؛ والتي هي، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، الحفاظ على وجود عسكري كثيف في محافظة

المهرة، خارج مقتضيات الحرب مع الحوثيين، لتأمين مرور أنبوب نفطي في حال تعاضمت المخاطر والتهديدات في الخليج العربي ومضيق هرمز، وبالنسبة للإمارات الاحتفاظ بنفوذ قوي في الجنوب، وتحديدًا في المراكز النفطية والموانئ الممتدة من المكلا وبلحاف في شبة جزيرة مروّراً بميناء عدن ومضيق باب المندب وميناء المخا وبقية المرافئ في الساحل الغربي، بما فيها جزيرة سقطرى وجزيرة ميون على مدخل مضيق باب المندب.

### التداعيات الاقتصادية للحرب في اليمن

دخل الاقتصاد اليمني بعد الحرب في مرحلة شلل شبه تام نتيجة توقف جزء كبير من النشاطات الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة، وتوقف البرامج الاستثمارية الحكومية، وجزء كبير من الاستثمارات الخاصة، وانسحاب أغلب المستثمرين الأجانب، وهروب رأس المال المحلي إلى الخارج للبحث عن ملاذات آمنة، وتوقف صادرات النفط والغاز الطبيعي، والمنح والقروض الخارجية، وانخفاض الإيرادات الحكومية غير النفطية من الجمارك والضرائب. وتدهور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخلال الفترة بين 2015-2019 انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 45% ووصلت الخسائر الاقتصادية التراكمية إلى 66 مليار دولار، ووفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد أسهمت حالة الانقسام في مؤسسات الدولة الاقتصادية، واستخدامها كأدوات في الصراع، وتبني كلٍّ منها سياسات مالية ونقدية متعارضة في مزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية، والعجز عن إعداد موازنة عامة للدولة تعالج مشكلة انقطاع المرتبات والإنفاق على القطاعات الحيوية.

### التداعيات الاجتماعية للحرب في اليمن

تعتبر التداعيات الاجتماعية للحرب في اليمن هي الأخطر لتأثيراتها العميقة طويلة المدى، فقد أسهمت عاصفة الحزم التي شنتها السعودية في إحداث انقسام وتفكك اجتماعي عميق، سواء بين القبائل على طرفي النزاع، أو داخل القبيلة أو الأسرة الواحدة، وتزايد مشاعر الكراهية والعداء وإذكاء الثارات فيما بين اليمنيين. وقد هيأت الحرب كذلك المجال أمام الهويات الفرعية للسعي من أجل فرض نفسها والسيطرة على بقية مكونات المجتمع بالقوة العسكرية، وتنامى في المجتمع التمييز على أسس مناطقية قبلية أو سلالية طائفية؛ وظهور أزمة عميقة في الشعور بالهوية الوطنية الجامعة.

في الجنوب، يسعى المجلس الانتقالي المحسوب في أغلبه على محافظات معينة للسيطرة على الجنوب -مستفيداً من الدعم العسكري الإماراتي- والدفع نحو إعادة التشطير وفك الوحدة بين الجنوب والشمال، وقد شنّ، في أغسطس 2019، حملة واسعة لطرد العمال الشماليين من عدن، وكما تعرض على يديه الشماليون العابرون أو المقيمون في الجنوب لمعاملة سيئة خاصة في المناطق التي يسيطر عليها وذلك لمجرد انتمائهم المناطقي.

وفي الشمال، تقوم الحركة الحوثية المسيطرة سياسياً وعسكرياً بتعزيز التمييز العرقي السلافي؛ بين الهاشميين -وهم من ينتمون لأصول هاشمية علوية من ذرية الحسن والحسين رضي الله عنهما والذين تعتبرهم الأجدر بتولي الولاية العامة وإدارة مؤسسات الدولة- وغير الهاشميين الذين يتعرضون للتهميش والتمييز وانتهاك الحقوق، وتعميق الانقسام المذهبي والطائفي، والتمييز بين المواطنين على أساس الانتماء المذهبي الطائفي. وبسبب الحرب، تراجعت بشكل كبير مساحة التسامح تجاه المعارضين والمخالفين، وأصبحوا عرضة لانتهاك الحقوق والإقصاء والتمييز.

### أثر الحروب والصراعات على هشاشة النظام اليمني

ومع استمرار الحرب لأكثر من خمسة أعوام بات اليمن أقرب من أي وقت مضى إلى الانفصال والتجزئة، بعدما تحول مشروع الفيدرالية من ستة أقاليم إلى مشروع الإقليمين أو الثلاثة أقاليم في أحسن الأحوال؛ في خطوة قد تقود إلى تحويله لدول مستقلة.

وقد خلّفت الحرب دمارًا هائلًا بات معه اليمن بحاجة إلى سنوات طويلة للتعافي في حال أوقفت الحرب، إذ نتج عنها انهيار في الاقتصاد، وتراجع حاد في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وتدهور في الإيرادات العامة، وانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز كبير في السيولة النقدية، وتوقف عن دفع مرتبات نسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين؛ ما ضاعف من معاناة المواطنين، خاصة في ظل انهيار سعر العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، وانقسام المؤسسات الاقتصادية بين طرفي النزاع، وقد أسفر ذلك كله عن ارتفاع معدل الفقر بين اليمنيين، حتى أصبح ما يقارب 80% من السكان بحاجة للمساعدات الإنسانية في وقت تتجه المعونات الخارجية للتراجع مع تفشي وباء كورونا وتداعياته.

كما أسهمت الحرب في تفكك النسيج الاجتماعي وتنامي الانقسامات والتمييز الطائفي والمناطقية في المجتمع، بالإضافة إلى التكلفة البشرية والمادية العالية للحرب، والتي خلّفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والأسرى والمعتقلين، وتجنيد آلاف الأطفال في الصراع العسكري، ونزوح وتهجير ملايين اليمنيين داخل اليمن وخارجه. وقد نتج عن الحرب تدمير كبير في البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة وترافق مع الحرب حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جميع أطراف الصراع، وتراجع نشاط المجتمع المدني، وتضييق هامش الحريات العامة.



### اليمن في المرتبة الأولى عالمياً على قائمة الدول الأكثر هشاشة وخطورة

إن ما مر به اليمن من نزاعات وحروب خلال السنين الماضية ما هو الا نتيجة لهذه التدخلات الخارجية، ونتيجة للصراع والتنافس بين القوى الاقليمية والدولية. حيث تشير العديد من التقارير الدولية الى ان النزاع في اليمن منذ 2014م خرج عن السيطرة بسبب توسع دائرة تدخل القوى الاقليمية التي اصبحت تدير العمليات العسكرية بشكل مباشر بين الاطراف والقوى اليمنية، وتدير حرباً بالوكالة لصالح هذه القوى، بشكل مخالف لكل القوانين والاعراف الدولية، وهذه الحروب والتدخل الأجنبي تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى اعتلاء اليمن للمرتبة الأولى عالمياً على قائمة الدول الأكثر هشاشة وخطورة فبحسب التقرير السنوي الصادر عن الصادر عن المؤسسة الدولية للسياسات الخارجية بالتعاون مع صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي في الولايات المتحدة فإن اليمن قد تربعت على رأس قائمة أكثر الدول في العالم فشلاً وهشاشة، في ظل استمرار الانقلاب الحوثي على الدولة والأزمة الانسانية الصعبة التي يشهدها البلد الغارق في الحرب منذ خمس سنوات، وقد تصدّرت اليمن نتيجة للانقلاب الحوثي المركز الأول بمؤشر الدول الهشة بين 178 دولة حول العالم، للعامين 2019 و 2020 على التوالي.

ويعتبر التقرير الدول الهشة، هي تلك الدول التي لديها قدرة في حدود متدنية لإتمام وظائف إدارة الحكم، وتعاني من أزمات داخلية وخارجية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تفشي الفساد السياسي والمالي في نظامها.

ورغم اختلاف ظروف الدول الهشة داخليا، تشترك في صفة واحدة هي تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد وانعدام الأمن.

وشدد التقرير على ضرورة معالجة الاسباب التي ادت إلى هشاشة الدولة اليمنية، والنظر في جذور المشاكل، واعتماد خطط طويلة الأجل، من تشجيع النمو الاقتصادي المستدام

والشامل إلى بناء مؤسسات دولة قوية وشفافة، مؤكداً أن هذا يجب أن يكون "جزءاً لا يتجزأ من أي إطار عمل من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في اليمن." وأشار التقرير إلى عدة أسباب أوصلت اليمن إلى المرتبة الأولى في مؤشر الهشاشة أبرزها في الوقت الحالي:

1. الحرب المستمرة منذ خمس سنوات وتداعياتها المختلفة.
2. تدخل الدول الأجنبية بالدولة.
3. تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد وانعدام الأمن.
4. التدهور الاقتصادي.
5. تدهور الخدمات العامة.
6. الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان.



### الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن اليمن قد أمضى معظم سنواته الستين الماضية غارقاً في نزاعات مسلحة وأزمات سياسية، حيث إن استمرار الحروب الأهلية والصراع المسلح جعل الوضع أكثر تعقيداً إضافة إلى التدخل الخارجي المتعدد والذي يسعى نحو تحقيق أهدافه ومصالحه ساهم في اذكاء الصراع واستمرار الحرب وبالتالي أدى إلى اعاقا قيام دولة قوية ذات مؤسسات ناجحة إضافة إلى تردي الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين، والتدهور الذريع للاقتصاد الوطني.

كما أن صراع القوى السياسية المختلفة على الحكم وعدم الاتفاق بين مختلف هذه القوى للجلوس على طاولة الحوار أدى إلى استمرار الأزمة في الدولة اليمنية ووصولها إلى مرحلة الانهيار والفشل.

ولكل ما سبق فقد اشارت كافة المؤسسات المعنية الى تردي حال الدولة اليمنية وهشاشتها وفقاً للمؤشرات الدولية التي صاغتها تلك المؤسسات، واعتبرتها دولة فاشلة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتصدرت اليمن قائمة أكثر الدول هشاشة للعامين 2019 و 2020 على التوالي.

ولن تخرج اليمن من هذه الحروب إلا بإعمال العقل وجلوس جميع أطراف الصراع الداخلية على طاولة حوار وتغليب مصلحة اليمن فوق كل مصلحة أو غرض شخصي، ولا بد ان تسعى جميع الأطراف إلى بناء مؤسسات دولة قوية وشفافة، من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

المراجع

1. محمد عبد الملك المتوكل، "اليمن: إلى أين"، المستقبل العربي
2. رنا أبو عمرة - مآزق الخصوصية وعوامل الانهيار في مؤشرات الدول الهشة (الفاشلة) - السياسة الدولية
3. أسعد طارش عبد الرضا - دراسة لحالة الدولة العربية الهشة (الفاشلة)
4. ويكيبيديا- الموسوعة الحرة
5. عبد الله العمر، فاروق عمر، دول القوة ودول الضعف.
6. هيثم غالب الناجي، الدولة وخفايا اخفاق مؤسستها في المنطقة العربية.
7. سميرة شرايطية، "تأثير الدولة الهشة (الفاشلة) على الاستقرار الأمني
8. عبد القادر ناجي، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة
9. مطهر محمد الريدة، اليمن وصراع البقاء
10. أخبار اليوم - متابعات، محطات في تاريخ الصراع اليمني
11. سيف دويدار، اليمن والسنون العجاف: كيف تُعرف الدولة الهشة؟
12. مركز الجزيرة للدراسات، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن